|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| AFRICAN UNION | **Description: Description: Description: logo** | UNION AFRICAINE |
|  | UNIÃO AFRICANA |
| Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone +251115- 517700 Fax: +251115-517844 Website : [www.au.int](http://www.au.int) | | |

**المجلس التنفيذي**

**الدورة العادية الخامسة والثلاثون**

**نيامي، النيجر، 4 -5 يوليو 2019**

**EX.CL/1161(XXXV)Rev.1**

الأصل: إنجليزي

**تقرير الدورة الوزارية الثالثة**

**للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة**

أديس أبابا، إثيوبيا، 1 – 5 أبريل 2019

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| AFRICAN UNION | Description: Description: logo | UNION AFRICAINE |
|  | UNIÃO AFRICANA |
| Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: +251 11 551 7700 Fax: +251 115 182 072 Website: [www.au.int](http://www.au.int) | | |

الاجتماع الثالث للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة

1 - 5 أبريل 2019، أديس أبابا، إثيوبيا.

الأصل: إنجليزي

STC-SDLE-3/MIN/ /RPT

الموضوع: "القضاء على الفقر من خلال الاستثمارات الاستراتيجية على المستويين

الوطني والإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في أفريقيا"

**تقرير الدورة الوزارية الثالثة**

**للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة**

أديس أبابا، إثيوبيا، 4 – 5 أبريل 2019  **مشروع تقرير اجتماع الوزراء**

**مقدمة**

1. عُقد اجتماع وزراء لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة الثالثة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في أديس أبابا، إثيوبيا في الفترة من 4 إلى 5 أبريل 2019. وكان موضوع الاجتماع " القضاء على الفقر "من خلال الاستثمارات الاستراتيجية على المستويين الوطني والإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في أفريقيا ".

**الحضور**

1. حضر الاجتماع وفود الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التالية: الجزائر، وأنجولا، وبوتسوانا، وبنين، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والكاميرون، وكوت ديفوار، والرأس الاخضر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ومصر، إرتريا، وإثيوبيا، والجابون، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا بيساو، وكينيا، وليبيريا، والمغرب، وليسوتو، وليبيا، ومالي، موريشيوس، وموريتانيا، وموزمبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا، رواندا، وجنوب أفريقيا، والجمهورية الصحراوية، والسودان، وإسواتيني، وتنزانيا، وجامبيا، وتوجو، وتونس، والسنغال، وسيراليون، وجنوب السودان، وأوغندا، وزامبيا وزيمبابوي.
2. كما حضرت الاجتماع الجهات الشريكة التالية أسماؤها: العمل الدولي لصالح الإعاقة والتنمية، والتحالف الأفريقي للمعوقين، وإكاسا، واتحاد الجمعيات الوطنية الإثيوبية للأشخاص المعوقين، والمركز الأفريقي للسكان والبحوث الصحية، والمنبر الأفريقي للحماية الاجتماعية، والأعمال التجارية لأفريقيا، منظمة الوحدة النقابية الأفريقية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال – مكتب أفريقيا، وصندوق الطفولة –إثيوبيا، ولجنة التنسيق لتطوير وترقية الحرف اليدوية الأفريقية، والاتحاد الأوروبي، ومؤسسة الأعمال من أجل التضامن والرفاه الاجتماعي، ووكالة التعاون الدولي الألمانية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمعونة الرسمية، ومكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للهجرة، ونساء الأمم المتحدة، ومنظمة هلب يدج إنترناسيونال الدولية غير الحكومية، ومنظمة العمل الدولية، والمعهد من أجل القانون الاجتماعي والسياسة، وزارة الشؤون الخارجية في فنلندا، جامعة الشمال الغربي، وشركة ريات أسا، وحماية الأطفال، والمجموعة الدولية لباهاي، والمجلة الوطنية في نيجيريا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وحركة التضامن مع العمال، والجمعية الإثيوبية الوطنية للمكفوفين، ومجلس إدارة الرابطة الأمريكية لطب الأسنان، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والشبكات الأفريقية للشباب المعوقين، والنساء والحماية الاجتماعية في تانزانيا، ومؤسسة محنى، ومؤسسة المصابين بالمهق في جنوب أفريقيا.

**مراسم الافتتاح**

1. تحدثت معالي السيدة الدكتورة ارغوجي تسفاي، وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية لجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية مرحبة بالمشاركين في الاجتماع الوزاري للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة الثالثة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، وشددت الدكتورة تسفاي على أن الفقر لا يزال يشكل تحديا كبيرا لنا جميعا وأن القضاء على الفقر يأتي في صميم أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وخطة تنفيذها العشرية الأولى. وبينت أن توفير فرص العمالة والعمل اللائق الذي يجلب زيادة الإنتاجية وروح المنافسة قد لاقى كثيرا من الاهتمام وظل أولوية لسياسات جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.
2. وأضافت أن الفقر والبطالة يعدان مشكلة متعددة الأوجه، وشجعت وزراء العمل على التعامل مع الوزراء الآخرين (المالية والصناعة والاستثمار والصحة والتجارة الخ.) من أجل إيجاد الحلول التي تناسب كل بلد وتشكل مصدر إلهام الآخرين. وناشدت الوفود للمشاركة بفعالية في الاجتماع والتعلم من بعضهم بعضا والتصدي لمشاكل البطالة والفقر بطريقة مستدامة.
3. نيابة عن أرباب العمل في أفريقيا، شددت السيدة جاكلين موجو، (حاملة وسام الرمح الحارق برتبة زعيم)، الأمينة العامة للمجلس الأفريقي للأعمال والمديرة التنفيذية لاتحاد أرباب العمل في كينيا، على الشرف الذي حظي به أرباب العمل بمشاركتهم في اللجنة الفنية المتخصصة الثلاثية الوحيدة للاتحاد الأفريقي. وأشارت السيدة موجو إلى أهمية المنتديات الثلاثية للتصدي للتحديات الأفريقية والتيارات الحالية وتحديد الموقف الأفريقي الموحد الذي يعزز مصالح أفريقيا عند التعامل مع قضايا العمل والحماية الاجتماعية والإنتاجية والعمالة. وسلطت الضوء على اهتمام أرباب العمل بالقضايا التي نوقشت خلال اجتماع الخبراء، وأكدت من جديد التزام المجلس الأفريقي للأعمال بمواصلة الشراكة مع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء لضمان تنفيذ التوصيات المقدمة. وفي ختام كلمتها، شددت السيدة موجو على مسؤولية الزعماء الحاليين في تقديم الإجابات ذات الصلة من أجل القضاء على الفقر والبطالة والعمالة غير الرسمية والضعف في أفريقيا.
4. نيابة عن جميع العمال الأفريقيين وممثليهم، أعرب السيد مزهود أريزكي، الأمين العام لمنظمة الوحدة النقابية الأفريقية، عن ارتياح العمال لتمثيلهم في هذه الدورة التي تعد فرصة فريدة لمناقشة القضايا الاجتماعية وتبادل وجهات النظر والحصول على مساهمات لمساعدة الأفريقيين في نضالهم اليومي من أجل حياة أفضل. وأكد السيد مزهود أريزكي على أن البنود المدرجة في جدول الأعمال، وهي الحماية الاجتماعية والعمل اللائق وعمل الأطفال والهجرة، تمثل حقيقة القارة وهي ذات أهمية كبيرة للعمال وأسرهم. وعليه، تتطلب هذه القضايا سياسات أفريقية أصيلة سيتم تنفيذها بدعم من جميع الشركاء الاجتماعيين. وشدد السيد أرزكي على أهمية دعم مشاركة العمال في هذه المنتديات وتمنى مداولات ناجحة لجميع المندوبين.
5. أما السيدة سينثيا صموئيل – أولونجوون، المديرة العامة المساعدة لمنظمة العمل الدولية والمديرة الإقليمية لأفريقيا، فقد أعربت، في معرض كلمتها، عن تقديرها لدعوة منظمة العمل الدولية إلى اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة. وذكرت أن الاتحاد الأفريقي لا يزال شريكا استراتيجيا لمنظمة العمل الدولية وأبلغت الاجتماع بأن المدير العام، السيد جاي رايدر، كان يود أن يحضر الاجتماع ولكن لم يتمكن من ذلك بسبب التزامات بنفس القدر من الأهمية تتعلق بالاحتفال بالذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية.
6. أكدت المديرة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية أن أول مكتب لمنظمة العمل الدولية في أفريقيا فتح أبوابه عام 1959 في نيجيريا. ثم أكدت أن منظمة العمل الدولية تنضم قلبا وقالبا إلى موضوع اللجنة الفنية المتخصصة، وحثت أعضاء الوفود على الانضمام إلى منظمة العمل الدولية ليس فحسب للاحتفال بالذكرى المئوية ولكن أيضًا للتفكير في الظروف القابلة للبقاء والمحفزة التي من شأنها أن تدفع بقوة وتولد زخمًا نحو ما نريده لأفريقيا من مستقبل عمل أفضل ونحن مستعدون لبذل الجهد بغية الاستفادة من القوة الفريدة الملازمة المستثمرة في الهيكل الثلاثي.
7. في كلمتها الافتتاحية رحبت سعادة السيدة أميرة الفاضل، مفوضة الشؤون الاجتماعية، بأصحاب المعالي الوزراء والأعضاء الموقرين من الشركاء الاجتماعيين في الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة: "القضاء على الفقر من خلال الاستثمارات الاستراتيجية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في أفريقيا"
8. أشارت المفوضة إلى أن مفوضية الاتحاد الأفريقي وضعت أطر سياسات موجهة نحو مكافحة الفقر والنهوض بالعمل اللائق وتعزيز النمو الشامل والاستدامة. وقالت المفوضة بأنه حسب رأيها المدروس يمكن لأفريقيا من خلال هذه الأطر، أن تحقق تحولها الاجتماعي والاقتصادي وتوفر مستقبلا زاهرا للأجيال القادمة – أفريقيا التي "نريد وأفريقيا التي نكافح من أجلها"، بكل ما نملك من القوة البشرية. واختتمت المفوضة بإعلان افتتاح الجلسة.
9. تناول الكلمة السيد محمد خياط، الأمين الدائم، نيابة عن وزير العمل والعمالة والضمان الاجتماعي الجزائري الرئيس المنتهية ولايته، وأعرب عن بالغ شكره لإثيوبيا، حكومة وشعبا، على الحفاوة التي حظي بها جميع الوفود التي حضرت للمشاركة في هذه الدورة الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة هنا في أديس أبابا. وأكد على أهمية العمل بالتعاون الوثيق مع إدارة الشؤون الاجتماعية بالاتحاد الأفريقي لاستكمال البت في القضايا العالقة وتنفيذ القرارات المتخذة في الدورة الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة. وقال أيضًا إن اللجنة الفنية المتخصصة، بحكم خصوصيتها الثلاثية، تلعب دورًا مهمًا ويجب أن تكون قطبًا وقوة لتقديم المقترحات في مكافحة الفقر، وتشجيع العمالة، وعدم التمييز، والمساواة في الحماية، والنهوض بالفئات المستضعفة. وأضاف في الختام أنه ينبغي أن تكون القوة الدافعة للتنمية البشرية في قارتنا. وعلينا أن نتأكد من أن التنمية الاقتصادية لا تكون على حساب التنمية الاجتماعية وأن لا يتخلف أحد عن الركب.

**المسائل الإجرائية**

**ألف . انتخاب أعضاء هيئة المكتب**

1. أبرز مكتب المستشار القانوني أنه تمشيا مع قواعد إجراءات اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، انتخبت دورة الخبراء التي عُقدت في الفترة من 1-3 أبريل 2019 هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة وفقًا للترتيب الثلاثي القانوني. بعد ذلك، أعلن ممثل مكتب المستشار القانوني عن تشكيل هيئة المكتب الجديدة على النحو التالي:

|  |  |
| --- | --- |
| **الرئيس : ( حكومة)** | **بركينا فاسو ( غرب أفريقيا)** |
| **النائب الأول للرئيس ( حكومة)** | **أوغندا ( شرق أفريقيا)** |
| **النائب الثاني للرئيس (رب عمل)** | **تشاد ( وسط أفريقيا)** |
| **النائب الثالث للرئيس (عامل)** | **ناميبيا (الجنوب الأفريقي)** |
| **المقرر ( حكومة)** | **الجزائر ( شمال أفريقيا)** |

1. قام السيد محمد خياط، الأمين الدائم لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الجزائر، نيابة عن رئيس هيئة المكتب المنتهية ولايته، بتسليم المهام إلى رئيس هيئة المكتب المنتخب حديثا، معالي الوزير سني محمدو وادراووجو. وزير الخدمة المدنية والعمل والحماية الاجتماعية في بوركينافاسو. وفي خطاب القبول، شكر الرئيس الجديد الرئيس المنتهية ولايته على العمل المتميز وشكر الوزراء الموقرين على الثقة التي منحوها لهيئة المكتب الجديدة وأكد للاجتماع بأن هيئة المكتب ستعمل على نحو وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي خلال فترة ولايتها.

**باء. اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل**

1. اعتمد الاجتماع جدول الأعمال وبرنامج العمل مع تعديلات

**البند 3 من جدول الأعمال: حلقة نقاش للفريق الوزاري**

**"القضاء على الفقر من خلال الاستثمارات الاستراتيجية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في أفريقيا"**

1. انعقدت حلقة نقاش تناول فيها الكلمة المتحدثون التالية أسماؤهم: معالي وزير العمل والعمالة النيجيري، السيناتور (الدكتور) كريس إنوابويزي إنجيجي، والسيدة جاكلين موجو (حاملة وسام الرمح الحارق برتبة زعيم)، والأمينة العامة لمجلس الأعمال الأفريقي، والسيد مزهود أريزكي، الأمين العام لمنظمة الوحدة النقابية الأفريقية،
2. عند افتتاح حلقة النقاش، سلط السناتور كريس إنوابويزي انجيزي الضوء على أن الفقر في أفريقيا يرتبط عمومًا بضعف التعليم والظروف الصحية السيئة. ويمكن أن يؤدي الفقر إلى ضعف الاقتصاد، وعدم المساواة في الدخل، وعدم الاستقرار السياسي، والنزاعات العرقية، وما إلى ذلك. لقد قامت نيجيريا، باعتبارها بلدا يعاني من آثار الفقر، بتصميم وتنفيذ خطة للانتعاش الاقتصادي والنمو بغية تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية للسكان. وقد شملت هذه الخطة، من ضمن تدابير أخرى، استهداف عمالة الشباب وإتاحة فرص التعليم للأطفال في أكثر من 30 ولاية في البلاد. كما تم تقديم المساعدة لأصحاب المشاريع من خلال خطط القروض بدون فوائد. كما تضمنت الخطة التدخلات المباشرة مثل التصديق على سياسة التوظيف الوطنية التي تركز على تشغيل الشباب وإنشاء مديرية وطنية للعمالة. واختتم السيناتور (الدكتور) كريس انجيجي مداخلته بتوجيه انتباه نظرائه إلى الصلة بين التسرب المدرسي وعمل الأطفال والعمل القسري والاتجار، وناشد الدول الأفريقية الأعضاء توفير بيئة مواتية لحماية الأطفال.
3. شددت السيدة جاكلين موجو، الأمينة العامة لإدارة الأعمال في أفريقيا (حاملة وسام الرمح الحارق برتبة زعيم)، على أهمية إدراج منظور القطاع الخاص في مناقشة الموضوع. واعترفت السيدة موجو بأن العديد من الحكومات قد نفذت تدابير مثل نيجيريا، ومع ذلك، لا يزال الفقر قائماً، لا سيما في المناطق النائية والريفية، ويؤثر على الفئات الأكثر ضعفًا. وذكّرت السيدة موجو التطلع المذكور في رؤية أفريقيا لعام 2063، وأكدت على أهمية العمالة ذات النوعية الجيدة باعتبارها أفضل وسيلة لتحسين حياة الشعوب. وذكّرت بأن العمل مرتبط أيضًا بالهجرة (غير النظامية)، وأبرزت الحاجة إلى ضمان الرعاية الطبية والحماية الاجتماعية للسكان، ومنح الأولوية لتحويل الاقتصاد غير الرسمي وتنمية المهارات للمستقبل. واقترحت السيدة موجو اتخاذ تدابير رئيسية مثل: إعادة الضريبة الصناعية إلى القطاع الخاص لتعزيز المهارات في المؤسسات التجارية، وتعزيز الآليات الثلاثية، والحاجة إلى الاستفادة من التكنولوجيا وخاصة بالنسبة للنساء والشباب، وتبسيط الإجراءات الإدارية.
4. وحسب رأي الأمين العام لمنظمة الوحدة النقابية الأفريقية، السيد محزود أرزكي، فإن الحد من الفقر يتطلب فهمًا أفضل لأسبابه. وعلى الرغم من أن البيانات والإحصاءات تعطي تصورًا معينًا للفقر، إلا أنه ينبغي تقدير نطاقه الحقيقي في أفريقيا من خلال منظار العمال. وينبغي للدول الأعضاء الأفريقية أن تدرك أن للفقر أسبابا مباشرة وغير مباشرة، وهذا يتطلب استجابات مصممة حسب الحاجة. وشدد السيد أرزكي على أن الفقر ناجم عن خيارات السياسة الاقتصادية والاجتماعية. وأنه أيضًا نتيجة لنموذج الحوكمة الذي بمقدوره ضمان إعادة التوزيع العادل للثروة. ودعا الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الحكومات والشركاء الاجتماعيين إلى طرح التساؤلات الوجيهة، أي فيما يتعلق بما يلي: (1) نوع / جودة الاستثمارات في أفريقيا والتي هي في قطاع الخدمات، وتحديداً استخدامها في القطاعات الإنتاجية مثل القطاع الريفي والزراعي، (2) احترام حقوق السكان في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، (3) مدى صلاحية نظم التعليم والتدريب الأفريقية التي تقادم عهدها مقارنة باحتياجات سوق العمل، (4) نظم حوكمة ملائمة لضمان وجود سياسات سليمة ومستدامة. وقد أبرز السيد أرزكي الحاجة إلى دعم تطوير النماذج القادرة على توفير ما يكفي من الوظائف والدخل اللائقين.
5. خلال المناقشات، سلط أعضاء الوفود الضوء على التعليم باعتباره عاملا رئيسيا ومحوريا لتحقيق المساواة من خلال تمكين الناس من التخلص من الفقر عن طريق إضافة القيمة إلى مواردهم الطبيعية. حماية النساء الحوامل، إعادة دمج العمال المهاجرين العائدين، الاستثمارات التي يتم إجراؤها بإيعاز من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي لا توفر عددًا مناسبا من الوظائف مقارنةً بالاستثمارات الحكومية السابقة في المناطق التي يوجد فيها عدد كبير من الوظائف التي تم توفيرها، الأثر الديموغرافي على أسواق العمل، المسؤولية المشتركة، دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إيجاد فرص عمل لائقة، والتحول الاقتصادي غير الرسمي، وتأثير الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة.
6. قدم الوزراء الملاحظات التالية:
7. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تنمية المهارات، بما في ذلك آليات الاعتراف بالمهارات في الاقتصاد غير الرسمي، من خلال فرض ضرائب للتدريب الصناعي وتقديم دعم للميزانيات يكون مخصصا لتحديث التلمذة الصناعية التقليدية في الاقتصاد غير الرسمي؛ ويمكن أن تشمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص أيضًا الرعاية السكنية والطبية؛
8. رفع مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما في ذلك توفير فرص عمل في المجتمعات المحلية، وتشجيع التعلم في مكان العمل، بالتعاون مع الأعمال الأفريقية والقطاع الخاص؛
9. تعزيز الحوار الاجتماعي لتعزيز العمل اللائق والحماية الاجتماعية وحقوق العمال وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية؛
10. إدراج أهداف الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي في برامج التنمية التي تتفاوض عليها الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
11. تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال منصة الاتحاد الأفريقي للمساعدة الفنية بين البلدان الأفريقية.
12. توفير حوافز ضريبية لاستثمارات القطاع الخاص وتوفير فرص عمل تدعمها التخفيضات الضريبية، بالتشاور مع الوزارات المختصة.
13. وضع أجندة أفريقية محددة ترتكز على أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف التماسك والاستقرار الاجتماعيين على أساس ضم الفئات الأكثر ضعفا إلى الركب؛
14. ينبغي أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع الدول الأعضاء لإدراج الحماية الاجتماعية في القوانين الدستورية.
15. يُطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والشركاء الدوليين الآخرين، مساعدة بلدان الساحل الخمسة في وضع مبادرة خاصة بشأن العمالة والتوظيف والحماية الاجتماعية وهجرة اليد العاملة من أجل تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعيين في البلدان المعنية، والحد من التحدي المتمثل في انعدام الأمن.
16. نظرا لأن القطاع غير الرسمي لا يخضع لقواعد تنظيمية في معظم البلدان، تدعو الحاجة إلى وضع آليات لإلحاقه بالقطاع الرسمي.

**بحث مقترحات اللجنة الفنية بشأن وثيقة التعديل لمنظمة العمل الدولية لعام 1986، وإعلان المئوية.**

1. قدمت وزيرة العمل الزيمبابوية للاجتماع مقترحات اللجنة الفنية بشأن الإجراءات الرامية إلى التعجيل

بالتصديق على وثيقة التعديل لدستور منظمة العمل الدولية لعام 1986 والقضايا التي يتعين إدراجها في إعلان الذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية. قدمت أولاً معلومات أساسية موجزة عن الهدف الرئيسي لأداة التعديل لعام 1986 المتمثل في إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس إدارة منظمة العمل الدولية. وأشارت إلى عدم إحراز تقدم في الحصول على عدد التصديقات اللازمة لدخول الوثيقة حيز التنفيذ، لا سيما من البلدان التي تشغل مقاعد غير انتخابية في مجلس الإدارة. وفي هذا الصدد، حددت مجالات العمل الثلاثة التالية لتكثيف الحملة من أجل التصديق:

* أن تقدم الدورة اقتراحا يقضي بأن يؤكد رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين الذين سيتناولون الكلمة أمام مؤتمر الذكرى المئوية لمنظمة اﻟﻌﻤﻞ الدولية في يونيو 2019 على أهمية وثيقة عام 1986 بالنسبة لإضفاء الطابع الديمقراطية على منظمة اﻟﻌﻤﻞ الدولية.
* أن يتم، خلال قمة الاتحاد الأفريقي المقبلة، تشجيع الدول الإفريقية الستة التي لم تصدق بعد عام 1986 على القيام بذلك
* أن تعتمد قمة الاتحاد الأفريقي المقبلة إعلانًا حول الديمقراطية في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية وتقدمه إلى المدير العام لمنظمة العمل الدولية في الاجتماع الإقليمي الأفريقي الرابع عشر لمنظمة العمل الدولية المقرر عقده في ديسمبر 2019 في أبيدجان، بكوت ديفوار.

1. فيما يتعلق بإعلان الذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية، أشارت الوزيرة إلى موقف المجموعة الأفريقية الذي تم التعبير عنه في دورة مجلس الإدارة الـ335 والذي شدد على أهمية إدراج إضفاء الطابع الديمقراطي على هياكل إدارة منظمة العمل الدولية كعنصر رئيسي في الإعلان. كما عرضت على الاجتماع عبارة مقترحة حول إضفاء الطابع الديمقراطي بهدف إدراجها في الإعلان أثناء المفاوضات. وأضافت أنه في حالة عدم التأييد أقاليم المنظمة الأخرى إدراج القضية في الإعلان، ينبغي لأفريقيا أن تنأى بنفسها عن الإعلان أو تسحب دعمها له.
2. بعد المناقشات، اتخذ الوزراء القرارات التالية:

* الإشادة باللجنة الفنية للعمل المنجز
* الموافقة على اقتراحات اللجنة الفنية وطلب تنقيح صياغة العبارة المقترحة لإدراجها في إعلان الذكرى المئوية
* التشديد على أهمية التصديق على وثيقة عام 1986 من قبل البلدان الأفريقية التي لم تقم بعد بذلك، وطلب توجيه انتباه برلماناتها إلى هذه المسألة.
* أن تقدم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الدعم لحملة التصديق على وثيقة عام 1986 من أجل الإسراع بدخولها حيز التنفيذ.

|  |
| --- |
| **بحث تقرير اجتماع الخبراء للجنة الفنية المتخصصة الثالثة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة** |

1. بحث الوزراء توصيات اجتماع الخبراء

|  |
| --- |
| **الموضوع: "القضاء على الفقر من خلال الاستثمارات الاستراتيجية على الصعيدين الوطني والإقليمي نحو التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في أفريقيا.** |

1. أجاز الوزراء توصيات الخبراء التالية بشأن موضوع الاجتماع:
2. ينبغي أن ينصب التركيز على العمل اللائق للشباب بما فذ لك ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية، مع مراعاة العامل الديمغرافي والعمالة الريفية،
3. وضع وتحسين الإحصائيات والبيانات حول الأجور؛
4. تعزيز إطار سياسات الدول الأعضاء بشأن هجرة اليد العاملة من خلال بناء القدرات وإبرام اتفاقات متعددة الأطراف وإقليمية؛
5. تقييم وتقدير آثار سياسات ونماذج الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وآثار نظم الحوكمة على مسائل الفقر والبطالة والدخل وعدم المساواة وأوجه الضعف للأشخاص والعمال في جميع القطاعات؛ وينبغي أن يشمل التقييم آثارَ الفساد على إعادة التوزيع العادل للثروة، من بين أمور أخرى؛
6. تصميم سياسات واستراتيجيات عامة كفيلة بتحسين ظروف العمل والتصدي للفقر وعدم المساواة، بما في ذلك من خلال التدابير الخاصة بالحد الأدنى للأجور كتدبير لضمان الدخل وتبسيط إجراءات التوظيف على نطاق القطاعات؛
7. إضفاء الطابع المؤسسي على نموذج الحوار الاجتماعي في أفريقيا بغية جعله آلية ضرورية وفعالة لضمان الثروة والقدرة التنافسية والإنتاجية بهدف التوزيع العادل للمكاسب وتشجيع التعاون والتبادل مع البلدان الأخرى؛
8. ينبغي الاستثمار في البنية التحتية لتسهيل وصول العمال الفقراء والضعفاء في الزراعة إلى الأسواق والاصول الإنتاجية والطاقة والصحة وتنمية المهارات والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية وما إلى ذلك
9. تم تشجيع مفوضية الاتحاد الأفريقي على تسهيل التعاون الإقليمي لتبادل التجارب وأفضل الممارسات بشأن التدريب وتعزيز قدرات العمال.

|  |
| --- |
| **مشروع البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المواطنين في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي** |

1. عقب المداولات قرر الوزراء ما يلي:
2. تدعو الحاجة إلى مناقشة مشروع البروتوكول على المستوى الوطني؛
3. سوف تعمم مفوضية الاتحاد الأفريقي مشروع البروتوكول على جميع الدول الأعضاء للحصول على تعليقاتها واسهاماتها على أن يصل ذلك إلى المفوضية في غضون 3 أشهر كموعد نهائي؛
4. وعليه، سوف تنظم مفوضية الاتحاد الأفريقي ورشة عمل قارية للتصديق .
5. سوف تنظم دورة استثنائية في أبيدجان في ديسمبر 2019 قبل الاجتماع الإقليمي لمنظمة العمل الدولية لبحث مشروع البروتوكول.

|  |
| --- |
| **مشروع الاجندة الاجتماعية للاتحاد الأفريقي 2063** |

1. بعد المداولات قرر الوزراء ما يلي:
2. تدعو الحاجة إلى مناقشة مشروع الاجندة الاجتماعية للاتحاد الأفريقي 2063 على المستوى الوطني؛
3. سوف تعمم مفوضية الاتحاد الأفريقي مشروع الاجندة الاجتماعية 2063 على جميع الدول الأعضاء للإدلاء بالتعليقات والإسهامات، على أن يصل ذلك إلى المفوضية في غضون 3 أشهر على أقصى حد.
4. وعليه، سوف تنظم مفوضية الاتحاد الأفريقي ورشة عمل للتصديق قبل تقديم الوثائق للدورة الاستثنائية للجنة الفنية المتخصصة في أبيدجان، كوت ديفوار في ديسمبر 2019.

|  |
| --- |
| **تنفيذ هيكل الاتحاد الأفريقي بشأن الإعاقة** |

**أولا. مشروع تقرير عن تنفيذ خطة العمل القارية بشأن العقد الأفريقي للمعوقين (2010 – 2019)**

1. بعد المداولات، اعتمد الوزراء التقرير

**ثانيا. مشروع إطار الاتحاد الأفريقي الاستراتيجي للإعاقة**

1. بعد المداولات، اعتمد الوزراء مشروع إطار الاتحاد الأفريقي الاستراتيجي للإعاقة

**ثالثا. مشروع خطة العمل بشأن إنهاء الاعتداء والتمييز ضد المصابين بالمهق.**

1. إن الوزراء، بعد المداولات:
2. اعتمدوا مشروع خطة العمل بشأن إنهاء الاعتداءات والتمييز ضد الأشخاص المصابين بالمهق.
3. طلبوا من مفوضية الاتحاد الأفريقي تعيين مبعوث خاص معني بالمصابين بالمهق في أفريقيا.

|  |
| --- |
| **الدعوة إلى العمل المعجل بشأن خطة العمل المتعلقة بأفريقيا المراعية لمصالح الأطفال – حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا** |

1. بعد المداولات اعتمد الوزراء التوصيات التالية:
2. ينبغي تعزيز دور المقرر الخاص المعني بإنهاء زواج الأطفال من خلال تولّي الاتحاد الأفريقي تسهيلَ الحوار مع مختلف أصحاب المصلحة (الزعماء الدينيين والتقليديين والشباب والمجتمعات المحلية) وذلك لتنفيذ الإجراءات الملموسة التي يتعين اتخاذها للتعجيل بإنهاء زواج الأطفال؛
3. ينبغي أن يقدم الاتحاد الأفريقي إلى الدول الأعضاء مجموعة من المعايير أو المبادئ التوجيهية المستخدمة في الاختيار عند قيامه بزيارات التقييم القطرية لما بعد إطلاق الحملة من أجل التحليل السليم للتقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في خططتها وبرامجها الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بإنهاء زواج الأطفال
4. في إطار الخطة الاستراتيجية الخماسية لحملة الاتحاد الافريقي (2019-2023) ينبغي وضع آلية مؤسسية للتعاون بين المناصر الأفريقي المعني بإنهاء زواج الأطفال – الرئيس إيدجار لونجو، والمقرر الخاص، وسفير النوايا الحسنة بشأن إنهاء زواج الأطفال، لتمكينهم من تحقيق التآزر وتعزيز العمل مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني
5. ينبغي تقديم الدعم للدول الأعضاء بما يتعدى حدود زيارات الرصد والتقييم، ويشمل أيضا إرشادات حول خدمات الحماية الاجتماعية لصالح المجتمعات في المناطق الريفية، التي هي في معظم الاحيان أكثر تأثرا بزواج الأطفال.

**دفع متأخرات المساهمات في المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل المنحل لتسوية متأخرات مرتبات الموظفين السابقين**

1. **حث الوزراء الدول الأعضاء المعنية على الوفاء بالتزاماتها لتسوية متأخرات المرتبات المستحقة وطلبوا من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة حث الدول الأعضاء على دفع المتأخرات.**

|  |
| --- |
| **تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع هيكل الاتحاد الأفريقي بشأن الإعاقة** |

1. **أحاط الوزراء علما بتنفيذ التقرير وحثوا الدول الأعضاء والشركاء على توفير موارد إضافية لتنفيذ البرامج المتعلقة بالإعاقة في سياق الإطار الاستراتيجي الجديد المعتمد**

|  |
| --- |
| **حالة التوقيع والتصديق على البروتوكول بشأن حقوق المسنين في أفريقيا** |

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الرقم | البلد | تاريخ التوقيع | تاريخ التصديق/ الانضمام | تاريخ الإيداع |
| 1 | بنين | 31/01/2017 |  |  |
| 2 | بوروندي | 01/07/2018 |  |  |
| 3 | جزر القمر | 29/01/2018 |  |  |
| 4 | غانا | 04/07/2017 |  |  |
| 5 | ليسوتو | 10/10/2018 | 11/04/2018 | 10/10/2018 |
| 6 | مالي | 01/07/2018 |  |  |
| 7 | موزمبيق | 29/06/2018 |  |  |
| 8 | سيراليون | 14/07/2016 |  |  |
| 9 | توجو | 16/05/2018 |  |  |
| 10 | زامبيا | 17/07/2016 |  |  |

1. **أوصى الوزراء الدول الأعضاء بضرورة التعجيل بعملية التوقيع والتصديق على البروتوكول.**

|  |
| --- |
| **العائد الديمغرافي لأفريقيا: قيمة الاستثمار في المسنين** |

1. عقب المناقشات، أجاز الوزراء الوثيقة المتعلقة بالمضي قدما بالأجندة الأفريقية بشأن ورقة الموقف الموحد الخاص بالمسنين، "العائد الديمغرافي لأفريقيا: قيمة الاستثمار في المسنين"

|  |
| --- |
| **حالة التوقيع والتصديق على البروتوكول المتعلق بحقوق المعوقين في أفريقيا** |

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الرقم | البلد | تاريخ التوقيع | تاريخ التصديق/ الانضمام | تاريخ الإيداع |
| 1 | بوركينا فاسو | 17/01/2019 |  |  |
| 2 | جمهورية أفريقيا الوسطى | 02/10/2018 |  |  |

1. **أوصى الوزراء الدول الأعضاء بضرورة الاستمرار في الدعوة مع المسؤولين في الوزارات المختصة للتوقيع والتصديق على البروتوكول.**

|  |
| --- |
| **مشروع خطة العمل العشرية بشأن القضاء على عمل الأطفال والعمل القسري والرق الحديث والاتجار بالبشر في أفريقيا (2020 – 2030): أجندة 2063 –الغاية 8.7 من أهداف التنمية المستدامة** |

1. بعد المداولات، قرر الوزراء ما يلي:
2. ينبغي مناقشة مشروع خطة العمل العشرية بشأن القضاء على عمل الأطفال والعمل القسري والرق الحديث والاتجار بالبشر في أفريقيا (2020 – 2030) على المستوى الوطني.
3. ينبغي أن تعمم مفوضية الاتحاد الأفريقي خطة العمل العشرية على جميع الدول الأعضاء للحصول على تعليقاتها واسهاماتها على أن يصل ذلك إلى المفوضية خلال فترة لا تتجاوز 3 أشهر.
4. ينبغي أن تنظم مفوضية الاتحاد الأفريقي ورشة تصديق قارية قبل تقديم خطة العمل العشرية إلى الدورة الاستثنائية في أبيدجان، كوت ديفوار في ديسمبر 2019.

|  |
| --- |
| **البرنامج الخماسي للعمل اللائق لتحول الاقتصاد غير الرسمي (مفوضية الاتحاد الأفريقي- منظمة العمل الدولية)** |

1. بعد المداولات، أجاز الوزراء البرنامج الخماسي حول العمل اللائق لتحول الاقتصاد غير الرسمي (مفوضية الاتحاد الأفريقي – منظمة العمل الدولية) وأوصوا بإحالة مسألة تبسيط نظم الضريبة لتحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى وزراء المالية ووزراء العمل.

|  |
| --- |
| **مشروع المبادئ التوجيهية حول تنفيذ الأحكام المتعلقة بهجرة العمل الخاصة بالبروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص** |

1. بعد المداولات، قرر الوزراء تأجيل البت في مشروع المبادئ التوجيهية لمزيد من المناقشة.

|  |
| --- |
| **المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعادة إدماج المهاجرين العائدين في أسواق العمل** |

1. قرر الوزراء تأجيل البت في الوثيقة لمزيد من المناقشة على مستوى الدول الأعضاء

|  |
| --- |
| **وضع نماذج لنظم معلومات سوق العمل القائمة على الطلب –المختصر الفرنسي في النسخة الفرنسية** |

1. أجاز الوزراء التوصيات التالية للخبراء بشأن وضع نماذج لنظم معلومات سوق العمل القائمة على الطلب:
2. تم تشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير المناسبة لتحسين نظم معلومات سوق العمل الخاصة بها، وعلى اعتمادها، خصوصا نموذج النوع الثالث بصفة عامة مع أنه يجوز لهم أختيار النموذج النوع 1 أو 2 وفقا لسياقهم وقدراتهم المؤسسية؛
3. يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي العمل مع الشركاء الدوليين، بما يشمل منظمة العمل الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي لتقديم المساعدة للدول الأعضاء في بناء نظم معلومات لسوق العمل تكون قائمة على الطلب وتوفر لأصحاب المصلحة المعلومات المتلقة بالقيم
4. ينبغي أن تستفيد مفوضية الاتحاد الأفريقي من نتائج مجموع العمل الفنية للاتحاد الأفريقي المعنية بمعلومات سوق العمل والاقتصاد غير الرسمي لتوجيه وتنسيق عملية تطوير نظم لمعلومات سوق العمل من النوع 3 في الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛ أسنِدت إلى مجموعة العمل مهمة تطوير وتنسيق تنفيذ خطة لبناء القدرات من نوع نظم معلومات سوق العمل بالتعاون مع المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات؛
5. ينبغي أن تبدأ المجموعات الاقتصادية الإقليمية تبادل الأيدي العاملة الإقليمية بناء على نظم المعلومات الإقليمية المتعلقة بالأيدي العاملة وهجرة الأيدي العاملة.
6. ينبغي أن تنشئ الدول الأعضاء وحدات تنسيق وطنية لمعلومات سوق العمل تكون تابعة لوزارات العمل.

|  |
| --- |
| **تقرير عن لجنة أنشطة المجموعة الأفريقية في جنيف** |

1. إن الوزراء:
2. طلبوا من المجموعة الأفريقية التمسك بالموقف المتعلق بلجنة مؤتمر العمل الدولي المعنية بالعنف والتحرش ضد الرجل والمرأة في مكان العمل؛
3. عملا بمقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.398 (XII) أجازوا الترشيحات التالية لمناصب في منظمة العمل الدولية لتقديمها إلى أجهزة صنع السياسة للاتحاد:
4. أنجولا، نائبا لرئيس دورة منظمة العمل الدولية الـ108
5. كينيا، رئيسا للجنة الاعتمادات لدورة منظمة العمل الدولية الـ108
6. الكاميرون ، مقررا للجنة الخاصة بتطبيق المعايير لدورة منظمة العمل الدولية الـ108
7. مالي، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية للجنة الجامعة للدورة 108 لمنظمة العمل الدولية.
8. أوغندا متحدثا باسم اللجنة المعنية بالعنف والتحرش ضد الرجل والمرأة في مكان العمل.
9. لا يزال منصب الاتصال للجنة تطبيق المعايير لدورة منظمة العمل الدولية الـ108 قيد المشاورات.
10. رئيس مجلس الإدارة للفترة 2019 – 2020 قيد المشاورة.
11. الترشيحات الأفريقية لمجلس الإدارة لفترة 2020 – 2023:

* الجنوب الأفريقي – إسواتيني (عضو مثبّت) ناميبيا وملاوي (عضوان مناوبان)
* شمال أفريقيا – المغرب (عضو مثبّت) ليبيا (عضو مناوب) الجزائر (نائب غير محدد الوظيفة)
* غرب أفريقيا – نيجيريا (عضو مثبّت) السنغال والنيجر (عضوان مناوبان)
* شرق أفريقيا – أوغندا ورواندا (عضوان مناوبان) السودان (عضو مناوب)
* وسط أفريقيا – الكاميرون (عضو مثبّت) الجابون (عضو مناوب)

|  |
| --- |
| **جلسة إحاطة** |

1. أحاط الوزراء علما بالإحاطات التالية التي قدمها اجتماع الخبراء:
2. تقرير المنتدى الأول لمؤسسات التأمين الاجتماعي بشأن توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العمال في الاقتصاد غير الرسمي والقطاع الريفي والضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين.
3. مشروع إعلان داكار بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل العمل اللائق والتنمية الشاملة
4. إحاطة حول أنشطة لجنة الاتحاد الأفريقي الاستشارية المعنية بهجرة العمل
5. فيما يتعلق بتنفيذ إعلان واجادوجو + 10 وخطة عمله: التقرير المقدم مرة كل سنتين.
6. إحاطة حول النتائج الختامية للجنة الأمم المتحدة لوضع المرأة بشأن نظم الحماية الاجتماعية للمساواة بين الجنسين.
7. اتحاد أرباب العمل الأفريقي
8. منظمة الوحدة النقابية الأفريقية
9. الاتحاد الدولي لنقابات العمال – مكتب أفريقيا
10. الرابطة الأفريقية للإنتاجية

|  |
| --- |
| **تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع الرابع للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة** |

1. أكدت إسواتيني عرضها لاستضافة الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية للعمل والعمالة. وسوف يتم تحديد تاريخ الدورة المقبلة للجنة الفنية المتخصصة من قبل هيئة المكتب بالتشاور مع المفوضية وحكومة اسواتيني
2. أعتمد الوزراء التقرير بصيغته المعدلة.

|  |
| --- |
| **الاختتام** |

1. أعربت مفوضة الشؤون الاجتماعية، سعادة أميرة الفاضل، في كلمتها الختامية، عن بالغ امتنانها وهنأت جميع المشاركين على الجلسات الفعالة والمثمرة التي تناولت بشكل حاسم ضرورة إجراء الاستثمارات الاستراتيجية وتعزيز المؤسسات الرئيسية كوسيلة محفزة لتخطيط السياسات والتنفيذ والمساءلة بشأن أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وخطة 2030 للتنمية المستدامة اللتين يمكن تحقيقهما من خلال سياسات وبرامج واستراتيجيات مختلفة.
2. أكدت للمشاركين أن المفوضية تعمل بلا كلل في تنفيذ قرارات الدورتين العاديتين للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، اللتين تم عقدهما في 2015 و 2017 على التوالي، وانبثقتا عن الوثائق المقدمة إلى هذه الدورة الثالثة لتقوم ببحثها واعتمادها. كما أكدت المفوضة على الدور الأساسي والمحفّز لمشروعين شاملين يخصان أطر السياسات وتم التداول بشأنهما، وذلك بغية تعزيز الشمولية والتنمية المستدامة. واختتمت حديثها بدعوة الاجتماع إلى التأكد من أن توصيات اللجنة الفنية المتخصصة تكون قائمة على الرغبة في إحداث الأثر على الناس على أرض الواقع مع مراعاة الوقائع التي يعيشونها. وشددت على أن ذلك يمثل الهدف الأسمى الذي يجب أن تسترشد بها جهود الدفع باتجاه استثمارات استراتيجية كبيرة في مسار التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية.
3. أما رئيس هيئة مكتب الدورة الثالثة، معالي الوزير سني محمدو وادراووجو، قد شكر الجميع خلال مراسم الاختتام للاجتماع الوزاري للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة الثالثة المعنية بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، حيث أكد على أهمية موضوع الاجتماع بالنظر إلى ما لدى الجميع من طموحات لتحقيق أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي. وذكر أن المناقشات والعروض والتبادلات، التي جرت في اجتماعات الخبراء والاجتماعات الوزارية، سمحت، من روح المسؤولية المشتركة، بمعالجة القضايا والنظر بعمق في العديد من المشاكل للتغلب على التحديات التي تواجه دولنا.
4. وأضاف أن التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر من خلال الاستثمارات الاستراتيجية، يتطلبان من الجميع ليس فحسب الإحاطة بالمسائل وبنود جدول الأعمال في البرامج، بل أيضا الاستفادة من رأس مال بلداننا المختلفة وإمكاناتها ومواردها. ودعا الجميع إلى مواصلة دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في دورها الرئيسي نحو تحقيق أهدافها المحددة وكذلك إعطاء الشركاء الاجتماعيين الاعتبار الواجب حتى يتمكنوا من أداء دورهم.
5. دعا الجميع إلى تحمل المسؤولية عن التأكد من أن التوصيات المتنوعة الصادرة عن اللجنة الفنية المتخصصة لا تبقى حبرا على ورقة، مؤكداً للاجتماع التزامه كرئيس لهيئة مكتب اللجنة خلال العامين القادمين.

**مشروع إعلان رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي لعام 2019**

**حول إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس إدارة مكتب العمل الدولي**

**تمهيد**

**إذ نأخذ في الاعتبار** أن التشكيل الحالي للأعضاء الحكوميين[[1]](#footnote-1) في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية غير ديمقراطي مع تعيين عشرة (10) أعضاء دستوريا كدول ذات أهمية صناعية كبرى[[2]](#footnote-2) لشغل مقاعد غير منتخبة، بينما يحق لباقي الأعضاء الـ 177 شغل ثمانية عشر (18) مقعدًا منتخبًا موزعا على الأقاليم الأربعة لمنظمة العمل الدولية وخاضعا للانتخابات كل ثلاث سنوات.

**وإذ نقر** بأن العدالة والمساواة في التمثيل في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال بدء نفاذ صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية لعام 1986 الذي يسعى، من بين أمور أخرى، إلى إلغاء المقاعد غير المنتخبة.

**وإذ نقر أيضا** بأن دخول صك 1986 حيز التنفيذ، يتم فقط بموجب التصديق عليه أو قبوله من قبل ثلثي أعضاء منظمة العمل الدولية (125) البالغ عددهم 187 حاليا، بما في ذلك خمسة على الأقل من الأعضاء العشرة ذوي الأهمية الصناعية الرئيسية.

**وإذ نشير** إلى أن 28 مقعدا نيابيا قد تم استحداثها في مجلس الإدارة كترتيب إداري مؤقت في عام 1995 بموجب تعديلات على الأوامر الدائمة لمؤتمر العمل الدولي ريثما يدخل صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية حيز التنفيذ.

**وإذ** **نشير أيضا** إلى أن الترتيب المؤقت يعكس قدر الإمكان تعديل 1986 فيما يتعلق بتشكيل المجموعة الحكومية من خلال توزيع 28 مقعدًا نيابيا بأكبر قدر ممكن من الإنصاف بين أقاليم المنظمة الأربعة -آسيا وأفريقيا والأمريكتين وأوروبا.

**وإذ نلاحظ** أنه حتى 14 فبراير 2019، تم تسجيل 109 صكوك تصديق وقبول، بما في ذلك اثنان من الأعضاء ذوي الأهمية الصناعية الرئيسية (الهند وإيطاليا).

**وإذ نلاحظ كذلك،** أن دخول تعديل 1986 حيز التنفيذ يتطلب 16 تصديقا أو قبولا إضافيا، بما في ذلك ثلاثة منها على الأقل من الأعضاء ذوي الأهمية الصناعية الرئيسية (من بين البرازيل والصين وفرنسا وألمانيا واليابان والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)،

**وإذ نعرب عن قلقنا** من أنه إذا ما تم بلوغ عتبة الثلثين دون توفر صكوك التصديق أو القبول الثلاثة الإضافية من أي من البلدان ذات الأهمية الصناعية الرئيسية الثمانية المتبقية، فإن صك التعديل لعام 1986 لن يدخل حيز التنفيذ لأنه من الواجب تصديق ما لا يقل عن خمسة من البلدان العشرة ذات الأهمية الصناعية الرئيسية على أي تعديل دستوري، وفقًا للمادة 36 من دستور منظمة العمل الدولية.

**وإذ نضع في الاعتبار** أن إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس إدارة منظمة العمل الدولية يعد:

1. جزءا من العمل غير المكتمل لمنظمة العمل الدولية الذي يؤثر على جميع أعضاء المنظمة الذين لا يشغلون مقاعد غير منتخبة وأن هؤلاء الأعضاء يتحملون مسؤولية جماعية عن تشجيع التصديق على وثيقة التعديل لعام 1986.
2. مسألة يجب معالجتها على وجه الاستعجال مع دخول منظمة العمل الدولية في مئويتها الثانية.

**وإدراكاً** منا أن هذه الأعمال غير المكتملة تتعلق بالعدالة الاجتماعية التي هي جوهر المنظمة وعملها، يجب على منظمة العمل الدولية أن تكون قدوة في منظومة الأمم المتحدة.

**دعوة إلى التحرك الفوري**

**نحن،** رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذين تعد دولها أعضاء في منظمة العمل الدولية؛

1. **نعرب** عن قلقنا إزاء عدم إحراز تقدم نحو تحسين الإدارة في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية.
2. **نذكر** بالفقرتين 60 و62 من أجندة 2063 اللتين ندعو فيهما إلى المشاركة المتساوية في المؤسسات المتعددة الأطراف وإصلاحات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى

**وبموجب هذا الإعلان:**

1. **ندعو** المدير العام لمنظمة العمل الدولية إلى تقديم هذا الإعلان الذي نسعى فيه إلى اتخاذ إجراءات فورية، لعناية جميع أعضاء المنظمة الذين لم يصادقوا بعد على وثيقة التعديل لعام 1986.
2. **نحث** جميع الدول الأعضاء الذين لم يصادقوا بعد على وثيقة التعديل لعام 1986، على القيام بذلك على الفور من أجل تحقيق الإنصاف والمساواة في التمثيل في مجلس الإدارة في المئوية الثانية لمنظمة العمل الدولية.
3. **نناشد** الأعضاء الثمانية المعينين حاليا كدول ذات أهمية صناعية رئيسية ويشغلون مقاعد غير منتخبة ولم يصادقوا بعد على صك 1986، القيام بذلك فورا لأن الهيكل الحالي لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية لا يعكس المساواة في السيادة المنصوص عليها في المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

وإثباتاً لما تقدم، نحن، رؤساء الدول أو الحكومات أو ممثلونا المفوضون حسب الأصول، وقعنا هذا الإعلان.

تحريراً في \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_ بتاريخ\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_2019، في أربعة (4) نصوص أصلية بالعربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية وجميعها متساوية في الحجية.

1. الأعضاء العاديون في مجلس الإدارة (28 حكومة، 14 موظفا و14 من أرباب العمل) المجموع 56. [↑](#footnote-ref-1)
2. البرازيل، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إيطاليا، اليابان، الاتحاد الروسي، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. [↑](#footnote-ref-2)